

محددات الاستثمار الخاص في ليبيا

سهام يوسف علي*

المستخلص

إن الهدف من هذه الدراسة هو بحث محددات الاستثمار الخاص في ليبيا خلال الفترة من 1980 إلى 2006 م. ولغرض تحقيق هدف الدراسة تم استخدام أسلوب التكامل المشترك الذي اشتمل على نموذج تصحيح الخطأ في المدى الطويل والقصير، وأظهرت نتائج أسلوب التكامل المشترك أن هناك تكاملاً في العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل، كما أن نموذج تصحيح الخطأ قد بين أن من أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الاستثمار الخاص في ليبيا في المدى الطويل هي: الناتج المحلي الإجمالي للسنوات السابقة، المستوى العام للأسعار، والاستثمار العام، والناتج المحلي الإجمالي الحالي.

المقدمة

لا شك أن مشاركة القطاع الخاص من خلال عملية الخصخصة من أهم الإصلاحات الاقتصادية التي ينبغي الاهتمام بها في ليبيا لما لهذا القطاع من دور في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار الخاص الذي يمثل مع الاستثمار العام الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي في أي بلد لما يولده من طاقات إنتاجية جديدة تؤدي إلى تزايد حجم الإنتاج والدخل ومن ثم تحقيق النمو الذي هو أحد الشروط الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد كان الاتجاه السائد في ليبيا هو توسيع دور القطاع العام في كافة النشاطات وتقليص دور القطاع الخاص ولكن بعد أن عجز القطاع العام عن تحقيق التنمية الاقتصادية بمفرده وخاصة عندما بدأت العوائد النفطية بالانحسار منذ عام 1982، وتنامي عجز الميزانية، بدأت السياسة الاقتصادية بالتغير منذ عام 1985 وذلك بالسماح للقطاع الخاص بالتوسع في النشاط الاقتصادي (قانون رقم 9 لعام 1985) تم السماح له بممارسة بعض مجالات التجارة الخارجية والداخلية، وإنشاء شركات مساهمة وكذلك بتمليك بعض منشآت القطاع العام في الصناعة إلى العاملين منها، أو القطاع الخاص (1) حسب القانونين 22، 48 لعام 1989، وكان من ضمن الإصلاحات لدعم دور القطاع الخاص

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد / جامعة سبها

وتشجيعه من أجل توسيع الاستثمار الخاص تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع الطلب على القروض، تعديل قانون الضرائب الخاص بالأنشطة الإنتاجية ، وإلغاء الرسوم الجمركية على السلع الاستثمارية. إن تفعيل دور الاستثمار الخاص يتطلب توفير المناخ الاستثماري المتمثل في مجموعة من العوامل المادية ، والقانونية ، والمؤسسية وإتباع سياسات اقتصادية تشجع الاستثمار الخاص. ولغرض معرفة محددات الاستثمار الخاص في ليبيا سيتم تناول موضوع الدراسة باستخدام أسلوب التكامل المشترك وتحليل مكونات التباين لمعرفة العلاقة بين الاستثمار الخاص ومحدداته المتمثلة الناتج المحلي الإجمالي الحالي، والناتج المحلي المتباطئ والإنفاق الاستثماري العام ، و المستوى العام للأسعار للفترة من 1980-2006 اعتماداً على البيانات الإحصائية الصادرة من الجهات الرسمية .

نظريات الاستثمار

تناولت الكثير من النظريات الاقتصادية موضوع الاستثمار ، والعوامل المؤثرة في تحديد مستواه . فبينما ركزت النظرية الكلاسيكية على سعر الفائدة كعامل رئيسي محدد للاستثمار، أتت النظرية الكينزية لتبين أن قرار الاستثمار يتم اتخاذه ، وذلك بالمقارنة بين صافي العائد ، وبين سعر الفائدة فطالما كان سعر الفائدة يقل عن معدل الكفاية الحدية لرأس المال ، كلما ارتفع حجم الاستثمار (2). أما نظرية المعجل البسيط (11) فتفيد بأن حجم الاستثمار يعتمد على تغيرات حجم الطلب ويقاس حجم الطلب في الاقتصاد بالدخل ، أي ان الاستثمار يعتمد على تغيرات مستوى الدخل الحالي والدخل السابق :

$$(I=f(\Delta Y$$

$$\Delta Y= Y-Y-1$$

حيث أن Y_{-1} الناتج (الدخل) المتحقق في الفترة (السنة) السابقة

فمستوى الاستثمار لا يرتبط غالباً بمستوى الناتج لذات الفترة الزمنية، وإنما لا بد من إدخال فترة إبطاء.

ولمعالجة الخلل في نظرية المعجل البسيط تم اقتراح نظرية المعجل المرن التي وضحت بأن الرصيد الرأسمالي في هذه الفترة لا يعتمد على ناتج هذه الفترة إنما على الفترات السابقة، وبالمقابل

يعرف حجم أي أمثلا لرأس المال يقال عليه الرصيد المرغوب من رأس المال K حيث أن K هي الرصيد الرأسمالي المرغوب فيه , وهو الحجم المراد الحصول عليه من رأس المال في الفترة الحالية إن الفكرة الأساسية وراء نموذج المعجل المرن هي أن الفارق الكبير ما بين مخزون رأس المال الحالي و مخزون رأس المال المطلوب (الأمثل) هو الذي سيدفع المؤسسات إلى الزيادة في استثماراتها من خلال رغبتها في تقليص حجم هذه الفجوة في كل فترة . و ضمن إطار هذا النموذج قد يدرج الناتج، الأموال الداخلية، كلفة التمويل الخارجي كمحددات لمخزون رأس المال المطلوب.

إما وفقاً لنظرية q توبين (12) فإن نسبة القيمة السوقية للرصيد القائم لرأس المال إلى تكلفة إحلاله هي القوى المحركة للاستثمار , وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد الصحيح كلما كان الاستثمار مربحاً حيث إن هذه النظرية تربط بين تقلبات أسواق الأسهم وتغيرات الاستثمار , وترتفع أسعار الأسهم حينما تتوفر فرص الاستثمار المربح للمنشآت وهذا يعني تحقيق أرباح لحاملي السهم وعليه فإن أسعار الأسهم تعكس الحوافز الاستثمارية.

الجانب التطبيقي

هدف الدراسة : إن الباحث يهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على الاستثمار الخاص في ليبيا, ولتحقيق هدف البحث تم استخدام ستة متغيرات هي الاستثمار الخاص كمتغير تابع , والناتج المحلي الإجمالي الحالي, والناتج المحلي المتباطئ , والإنفاق الاستثماري العام و المستوى العام للأسعار, والإنفاق العام. كمتغيرات مستقلة للفترة من 1980-2006 لتوفر البيانات عن هذه الفترة.

منهجية الدراسة

استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، كما تم استخدام أسلوب المنهج القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتعرف على الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، حيث تم اختبار خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة قبل إجراء التحليل القياسي وذلك للتأكد من استقرار المتغيرات، إذ إنه إذا كانت المتغيرات غير مستقرة يؤدي ذلك إلى الحصول على نتائج مضللة؛ لأن البيانات لا تعود إلى الاستقرار في المدى الطويل. وهذا يعني أن بعض الخصائص واختبارات طريقة المربعات الصغرى تصبح غير موثوق بها. وفي مثل هذه الحالة تكون قيمة R^2 مرتفعة ولا يكون لها أي معنى عندما تكون البيانات غير مستقرة؛ لذلك تم استخدام اختبار الاستقرارية (Unit Root Test) للسلاسل الزمنية قبل إجراء تحليل التكامل المشترك.

الدراسات التطبيقية السابقة

أشارت الكثير من الدراسات الاقتصادية التطبيقية إلى نوعية تأثير المتغيرات الاقتصادية على مستوى التضخم في الكثير من الدول في هذا الجزء سوف نشير إلى بعض الدراسات ذات العلاقة وهي كالتالي:

1- قام الباتل (3) بإجراء دراسة عن محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية وقد استخدم النموذج القياسي ببيانات سنوية تغطي الفترة من 1970-1993 ومن النتائج التي تم التوصل إليها إن استثمار وإنفاق القطاع الحكومي له علاقة قوية وتأثير إيجابي على استثمارات القطاع الخاص وعلى النمو الاقتصادي هذا في حالة أن العلاقة بين الاستثمار العام والخاص علاقة تكاملية، وقد يكون للاستثمارات العامة آثار سلبية على استثمارات القطاع الخاص، هذا في حالة أن الاستثمارات العامة تقوم بمزاحمة الاستثمارات الخاصة.

2- كما قام كل من (ماريو .بليجير ومحسن س. خان) (4) عام 1984 بدراسة عن الاستثمار الخاص في البلدان النامية و أهميته، وقد استخدم المنهج التحليلي في هذه الدراسة حيث جمعت بيانات عن ٢٤ بلداً نامياً في الفترة 1971-1979، وقد ابتعدت هذه الدراسة عن تعميم نتائجها نظراً لاختلاف اقتصاديات هذه الدول واختلاف نظم الاستثمار فيها، مع أن هذه الدراسة تؤيد قضية أن معدلات الاستثمار المرتفعة ترتبط عادة بمعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، وقد أوضحت هذه الدراسة أن البلدان ذات الحصة المرتفعة للاستثمار الخاص في مجموع الاستثمار تميل إلى أن تكون ذات نسبة

أعلى لمجموع الاستثمار إلى الدخل، وتكون أيضاً ذات معدلات نمو اقتصادي أعلى، كما بينت الدراسة أن الاستثمار العام يمكن أن يزاحم الاستثمار الخاص إذا استخدمت الموارد المادية والمالية النادرة والتي تكون متوفرة للقطاع الخاص، لان تمويل تلك الاستثمارات يكون إما بالضرائب أو بالدين العام التي تأتي أساساً من الفائض في القطاع الخاص.

3- كما قام البديري (5) بإجراء دراسة عن الاستثمار الخاص والعوامل المؤثرة فيه في الأردن عن الفترة (1968-1994) وذلك بهدف معرفة المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار الخاص حيث استخدم في دراسته طريقة المربعات الصغرى العادية، وكان من نتائج الدراسة أن تأثير الاستثمار الحكومي على الاستثمار الخاص كبير جداً، حيث أن زيادة نقطة مئوية واحدة في حصة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي، تؤدي إلى نقص حصة الاستثمار الخاص من الناتج بما يقارب المرة ونصف من زيادة حصة الاستثمار العام في الناتج مؤكداً على سريان نظرية التزاحم بشكل واضح في الاقتصاد الأردني.

4- وقد قامت الكلابي (6) بإجراء دراسة حول محددات الاستثمار الخاص في المملكة، بهدف دراسة أثر السياسات المالية والنقدية على الاستثمار الخاص، حيث استخدمت بيانات تغطي الفترة (1964-1992) طبقت فيه نموذج المعجل المرن الذي تم اشتقاقه من النموذج النيوكلاسيكي للاستثمار، وأظهرت نتائج الدراسة فيما يخص العلاقة بين الاستثمارات الحكومية الإجمالية والاستثمارات الخاصة، أنها علاقة إحصائية، بمعنى أن الاستثمارات الحكومية الإجمالية، تزامم الاستثمارات الخاصة، وقد اقترحت الباحثة في دراستها إعادة النظر في حجم القطاع العام، وأهمية قيام القطاع الخاص بالاستثمار في بعض مشروعات البنية التحتية عن طريق برامج الخصخصة.

5- دراسة ثريا الفكي عبد الصمد (7) عن الارتباط الخطي المنعقد بالتطبيق على دالة الاستثمار في السودان عام 2001 للفترة من (1970-1997)، وقد توصلت الدراسة إلى أن أفضل نموذج بين النماذج التي تم تكوينها هو النموذج الذي يكون فيه الاستثمار دالة في الاستثمارات للفتترات السابقة والواردات واعتبر متغير الناتج المحلي متغير غير مرغوب فيه، وقد استنتجت عدم معنوية الناتج المحلي الإجمالي يرجع لمعدل النمو السالب في فترات الدراسة.

6- دراسة (الحكمي، علي) (8) عن (الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية: التكامل المشترك وتصحيح الخطأ) استهدفت هذه الدراسة تحليل أثر العوامل المحددة للاستثمار الخاص في

السعودية للفترة 1969-2000 , وتتمثل هذه العوامل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة , ودرجة الانفتاح الاقتصادي والقروض الحكومية , ومعدل التغير في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة والاستثمار العام, أوضحت النتائج الإحصائية للدراسة العلاقة الطردية بين الإنفاق الاستثماري الخاص وكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة , ودرجة الانفتاح الاقتصادي والقروض الحكومية , وبينت انه توجد علاقة عكسية بين الاستثمار الخاص وكل من ومعدل التغير في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة والاستثمار العام.

7- دراسة (شيببي وشكوري) (9) عن معدل الاستثمار الخاص , في الجزائر استهدفت هذه الدراسة تحليل أثر العوامل المحددة للاستثمار الخاص في الجزائر للفترة 1970-2006, وتتمثل هذه العوامل في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي معدل الفائدة ومعدل التضخم والانفتاح الاقتصادي ونسبة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي أوضحت النتائج الإحصائية للدراسة بأن هناك تأثير لكل من حجم الاستثمار العام , وحجم المديونية ومعدل الفائدة على حجم الاستثمار الخاص في الأجلين القصير والطويل بينما يقتصر تأثير الانفتاح التجاري على حجم الاستثمار الخاص في المدى القصير فقط , وأشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستثمار الخاص, إضافة إلى وجود علاقة عكسية مع الاستثمار العام وسعر الفائدة الحكومية , وبينت انه توجد علاقة طردية بين الاستثمار الخاص وكل ومعدل التغير في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ولكنها غير معنوية.

8- دراسة (Oshikoya1994) (15) التي قامت بتحليل لمحددات الاستثمار الخاص في ثمانية دول أفريقية منها أربعة دول ذات دخل متوسط وأربعة دول ذات دخل منخفض , حيث أشارت إلى تفاوت تأثير مستوى التضخم على الاستثمار الخاص حسب مستوى الدخل , حيث وجد أن تأثير معدل التضخم يكون إيجابياً في الدول متوسطة الدخل , في حين كان هذا الأثر سلبياً في الدول منخفضة الدخل.

النموذج القياسي

هدفت الدراسة، إلى قياس أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الخاص في ليبيا، باستخدام تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة من 1980-2006، وقد تم اختيار هذه الفترة بسبب توفر البيانات إذ تم استخدام نموذج قياسي يعتمد على بيانات سنوية صادرة من مصرف ليبيا المركزي ومجلس التخطيط الاقتصادي ومركز البحوث الاقتصادية في بنغازي، ويكون متغير حجم الاستثمار الخاص متغيراً تابعاً والمتغيرات التالية متغيرات مستقلة:

Pi: حجم الاستثمار الخاص

GDP_t : الناتج المحلي الإجمالي الحالي

GDP_{t-1} : الناتج المحلي في السنة السابقة

GI: الاستثمار العام

PS: الإنفاق العام

CPI: المستوى العام للأسعار

استبعد الباحث من دراسته متغير توفر التمويل للقطاع الخاص وكذلك سعر الفائدة والذي أخذت بهما الكثرين الدراسات كمتغير مستقل للأسباب التالية:

1- عدم توفر أرقام وبيانات حول متغير القروض المقدمة للقطاع الخاص لفترة زمنية طويلة

تتناسب مع أسلوب التحليل المستخدم في هذه الدراسة في ليبيا.

2- ثبات سعر الفائدة المدينة لفترات زمنية طويلة .

3- ان القروض المقدمة للقطاع الخاص تشكل نسبة بسيطة من إجمالي القروض.(10)

محددات الدراسة:

واجه الباحث أثناء إعداد وجمع بيانات هذه الدراسة، الكثير من الصعوبات منها:

1- عدم توفر البيانات لفترة زمنية طويلة بأسعار ثابتة لمتغيرات الدراسة وهذا فرض على الباحث جهداً مضاعفاً للحصول على المخفضات الضمنية وتحويل البيانات.

2- عدم توفر البيانات عن القروض المقدمة للقطاع الخاص ولنفس فترة الدراسة حالت دون استخدامه كمتغير مستقل

مصادر الدراسة:

تم الحصول على البيانات من النشرات السنوية الصادرة عن الهيئات الرسمية ذات الاختصاص كمصرف ليبيا المركزي ومجلس التخطيط الاقتصادي ومركز البحوث الاقتصادية.

نتائج الدراسة

اختبار جذر الوحدة

تتسم البيانات الاقتصادية غالبًا بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة سكون السلاسل الزمنية ، لذا يعد تحديد درجة السكون مهمًا قبل اختبار علاقات التكامل والسببية حيث يتطلب ذلك عدم سكون البيانات وتكاملها من نفس الدرجة إذا كان المتغير ساكن فإنه لا يحمل جذر الوحدة ومن ثم فهو متكامل من الدرجة الصفرية أما إذا كان المتغير غير ساكن عند المستوى بينما يتصف بالسكون عند مستوى الفروق الأولى فإنه يكون متغيراً متكاملًا من الدرجة الأولى(13)

تشير نتائج اختبار جذر الوحدة في الجدول (1) إن جميع المتغيرات تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند المستوى أي تحتوي على جذر الوحدة ولكنها تصبح مستقرة عند اخذ الفرق الأول ما عدا متغير الرقم القياسي الذي استقر بعد الفرق الثاني.

جدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة ديكي-فولر * (ADF)

Trend and Intercep	Intercept	مستوى المعنوية والاختبارات	الخصائص	
4.394309- 3.612199- 3.243079-	3.737853- 2.991878- 2.635542-	%1 %5 %10	Critical valu ADF	المتغيرات
2.474756-	1.827629-	قيمة (t)	المستوى	PI
8.929714-	9.164838-	قيمة (t)	الفروق الأول	
0.956176-	0.363706	قيمة (t)	المستوى	GDP_{t-1}
6.178316-	4.396060-	قيمة (t)	الفروق الأول	
1.954780-	0.035357	قيمة (t)	المستوى	GDP_t
6.276757-	5.532836-	قيمة (t)	الفروق الأول	
1.367961-	1.263902-	قيمة (t)	المستوى	GI
4.785316-	4.180319-	قيمة (t)	الفروق الأول	
2.392890-	2.016438-	قيمة (t)	المستوى	PS
4.878237-	4.603952-	قيمة (t)	الفروق الأول	
2.399114-	1.756618-	قيمة (t)	المستوى	CPI
4.066248-	3.866165-	قيمة (t)	الفروق الأول	

المصدر: نتائج تحليل برنامج eviews

اختبار التكامل المشترك The cointegration Test

وبعد أن تم إجراء اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات موضع الدراسة وثبت أن المتغيرات تتصف بأنها متكاملة من الدرجة الأولى ، يمكن إجراء التكامل المشترك بينها. وأساس طريقة التكامل المشترك تقوم على أن متغيرين أو أكثر غير ساكنين يمكن أن تتكامل تكاملاً مشتركاً (لهما علاقة توازنية في المدى الطويل) إذا كان في انحدار أحدهما على الآخر كانت البواقي نفسها ساكنة. وكما أشار Engle & Granger(1987) فإنه حتى وإن لم تكن السلاسل الزمنية (منفردة) ساكنة، فإن

التركيبات الخطية لها يمكن أن تكون ساكنة وذلك بسبب أن قوى التوازن تميل إلى الاحتفاظ بهذه السلاسل الزمنية معاً في المدى الطويل. وعندما يحدث ذلك، فإن المتغيرات يمكن أن تعد متكاملة تكاملاً مشتركاً، ومن ثم فإن مفردات تصحيح الخطأ تنشأ لكي تأخذ في الحسبان الانحراف في الأجل القصير عن العلاقة التوازنية طويلة المدى الناتجة من التكامل المشترك

إن اختبار جوها نسن للتكامل المشترك حساس جداً لطول فترة التباطؤ المثلى (Lag Length)

لذا من الضروري تحديد طول الفترة باستخدام بعض المعايير قبل إجراء اختبار التكامل المشترك.

ولتحديد فترات التباطؤ في طريقة جوها نسن، تم إجراء تقدير (VAR) وتبين أن فترة الإبطاء المثلى

هي (1)

وبتطبيق اختبار التكامل المشترك بين الاستثمار الخاص كمتغير تابع وبين المتغيرات محل الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (2)، فإن نتائج اختبار جوهانسن الواردة في الجدول رقم (2) تشير إلى وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة مما يدل على وجود توازن في المدى الطويل بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل للمتغيرات الداخلة في النموذج.

الجدول رقم (2) نتائج اختبارات جوهانسن للتكامل المشترك*

	Max-Eigen	Trace	0.05	0.05	Hypothesized
Eigenvalue	Statistic	Statistic	Max Critical value	Trace Critical value	No. of CE(s)
0.970046	87.70266	191.7832	40.07757	95.75366	None
0.866238	50.29238	104.0805	33.87687	69.81889	At most 1
0.713361	31.23825	53.78815	27.58434	47.85613	At most 2
0.357401	11.05587	22.54990	21.13162	29.79707	At most 3
0.286256	8.430773	11.49403	14.26460	15.49471	At most 4

0.115321	3.063257	3.063257	3.841466	3.841466	At most 5
----------	----------	----------	----------	----------	-----------

* حسبت باستخدام برنامج Eviews 5

يوضح الجدول رقم (3) إلى مدى استجابة مستوى التغير في الاستثمار في بعض المتغيرات التي تتضمنها معادلة الاستثمار الخاص, حيث يلاحظ:

1- يؤثر الناتج المحلي المتباطئ بشكل إيجابي على الاستثمار الخاص, حيث أن المعلمة المقدره معنوية إحصائياً, أي أن الاستثمار الخاص يزيد عند حصول زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة السابقة.

2- تشير النتائج إلى التأثير السلبي لارتفاع مستوى الأسعار على الاستثمار الخاص في الفترة القصيرة الأجل حيث أن أي زيادة في الرقم القياسي للأسعار يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار إذ أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج التي تعتمد عليها جميع القطاعات الاقتصادية مما يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن زيادة إنتاجهم واستثماراتهم, ولكن في الفترة الطويلة الأجل كان التأثير ايجابي .

3- يؤثر الاستثمار العام في مستوى الاستثمار الخاص بشكل إيجابي مما يعني أن العلاقة بين الاستثمار العام والخاص علاقة تكاملية .

4 - أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات غير معنوية إحصائياً في الفترة القصيرة الأجل ما عدا متغيري الرقم القياسي والناتج المحلي الإجمالي الحالي, وهذا يعني أن هذه المتغيرات تحتاج إلى فترة زمنية أطول حتى يستجيب الاستثمار الخاص في ليبيا لها.

كذلك يتضح من نتائج التقدير لنموذج تصحيح الخطأ المبين في الجدول (3) إن معلمة حد تصحيح الخطأ (ECT) سالبة وتساوي (-1.049224) وذات معنوية, وهذا يدل على أن متغير الاستثمار الخاص والمتغيرات المستقلة المشار لها سابقاً, بينهم علاقة سببية في الفترة طويلة الأجل.

يتضح من النتائج كذلك أن المتغيرات الاقتصادية المستخدمة تفسر تقريباً 0.613996 من التغيرات في الاستثمار الخاص.

جدول رقم (3) نتائج نموذج تقدير تصحيح الخطأ للاستثمار الخاص في ليبيا

Variables	Estimated Coefficients	T-values
Long Run Equation		.
$GDP_t (-1)$	7.709405	[-8.80469]
$GDP_{t-1} (-1)$	- 5.530994	[5.78095]
GI(-1)	-0.3255160	[3.29317]
PS (-1)	0.023574	[-0.14005]
$CPI (-1)$	0.927311	[8.05137]
C	13.55337	
Short Run Equation		
Ec t-1	-1.049224	[-3.93497]
D(PI(-1))	-0.057997	[-0.33699]
D($GDP_t(-1)$)	-4.319437	[-2.76564]
D($GDP_{t-1}(-1)$)	-0.128602	[-0.08112]
D(GI(-1))	0.021765	[0.05291]
D(PS (-1))	-0.606440	[-0.74759]
D($ICPI (-1)$)	-7.142413	[-3.17809]
C	0.547210	[3.18265]
R-squared	0.613996	
D.W	1.641209	

الاختبارات القياسية للنموذج

1--اختبار Arch Test

ان اختبار Arch Test والذي يشير إلى مضاعف لاجرانج لاختلاف التباين في السلسلة يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في تباين السلسلة .

الجدول رقم (4) نتائج اختبار Arch Test

ARCH Test			
F- statistic	0.074896	Probability	0.786890
Obs*R- squared	0.081428	Probability	0.775372

2- اختبار Breusch – Godfrey serial Correlation Lm Test

وللتأكد من سلامة النموذج وخلوه من الارتباط التسلسلي للبواقي تم إجراء اختبار Godfrey Breusch- Serial Correlation.

الجدول رقم (5) نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation

Breusch-Godfrey Serial Correlation Test			
F- statistic	1.308570	Probability	0.299343
Obs*R- squared	3.713912	Probability	0.156147

أن نتائج الاختبار تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي .

النتائج والتوصيات

من أهم النتائج التي تم الوصول إليها في هذه الدراسة ما يلي:

1- إن متغيرات الدراسة غير مستقرة في مستوياتها ولكنه أصبحت جميعها مستقرة بعد اخذ الفروق الأولى لبعضها والثانية للبعض الأخرى.

2- وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية والاستثمار الخاص في المدى الطويل.

3- أن الاستثمار يستجيب وبشكل طردي مع الناتج المحلي الإجمالي المتباطئ و الاستثمار العام في الفترة الطويلة الأجل , ويستجيب بشكل سلبي للمستوى العام للأسعار في الفترة القصيرة الأجل , وإيجابي في الفترة الطويلة الأجل.

4- ان تأثير الناتج المحلي الإجمالي الحالي على الاستثمار الخاص سلبي في الفترة القصيرة الأجل والطويلة الأجل.

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1- تحفيز الأفراد على توجيه مدخراتهم نحو المجالات الإنتاجية وذلك لما للمدخرات من دور في تحفيز الاستثمار.

2- الاهتمام بالاستثمار الخاص , وتفعيل دوره في رفع مستوى الطاقة الإنتاجية وتنويع القاعدة الاقتصادية .

3- الارتقاء بالاستثمار الخاص إلى نفس المستوى الذي هو عليه في الدول المجاورة وذلك من خلال إزالة المعوقات التي تواجه الاستثمار الخاص , و توفير بيئة استثمارية مناسبة كتكثيف الإجراءات وتطبيق القوانين.

4- السعي لاستمرار العلاقة التكاملية بين الاستثمار العام , والاستثمار الخاص من خلال زيادة الاستثمار العام في المجالات ذات التكاليف العالية والتي يحجم عن دخولها الاستثمار الخاص كمشاريع البنية التحتية .

المراجع

- 1- أحمد مفتاح الترهوني , تقييم تجربة الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية الليبية , ص5, ندوة الاستثمار في الاقتصاد الليبي : الواقع والأفاق, بنغازي 27 - 29 / 5 / 2003
- 2- عبد الوهاب الأمين وفريد بشير, الاقتصاد الكلي 2010 الطبعة الثانية , ص 125
- 3- الباتل , عبدا لله " دور التمويل في تشجيع الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية 1970-1993 (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية , العدد(92), 1999 .
- 4- ماريو .بليجير ومحسن س. خان " الاستثمار الخاص في البلدان النامية أهميته وكيف يتأثر بالسياسة العامة , "مجلة التمويل والتنمية, المجلد (21) رقم(1) مارس 1984.
- 5- البدري, صباح صالح "الاستثمار الخاص والعوامل المؤثرة فيه في الأردن " , آفاق اقتصادية , مجلد(19) عدد(74), 1998.
- 6- ألكلابي , فوزية , محددات الاستثمار الخاص بالمملكة العربية السعودية, رسالة ماجستير , قسم الاقتصاد , كلية العلوم الإدارية , جامعة الملك سعود, 1997
- 7- عبد الصمد , ثريا الفكي , الارتباط الخطي المتعدد بالتطبيق على دالة الاستثمار في السودان للفترة 1970-1997 جامعة أم درمان الإسلامية , 2001
- 8-الحكمي , علي عثمان, الاستثمار الخاص في المملكة السعودية :التكامل المشترك وتصحيح الخطأ, دورية دراسات اقتصادية , جمعية الاقتصاد السعودية, 1426
- 9- شيببي عبدا لرحيم وشكوري محمد , معدل الاستثمار الخاص بالجزائر :دراسة تطبيقية , المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية :تقييم واستشراف (23-25 مارس 2009 , بيروت ,لبنان)

10- فياض , محمد خليل دور المصارف التجارية في تمويل الاستثمار الخاص في ليبيا للفترة من 1990-2000 بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار في الاقتصاد الليبي الواقع والآفاق

11- EVANS, M.K.” Macroeconomic Activity Harper International Edition New York, 1969, pp73-86.

12- Tobin, J.(1969):” A General Equilibrium Approach to Monetary Theory”. Journal of Money, Credit and Banking. Vol. 1. pp 15-29.

13-Dickey, D. A. and W. A. Fuller. (1981). “Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with Unit Root,” *Econometrica*, 49, 1057-1072.

14-Engle, R. F. and C. W. J. Granger. (1987). “Co-integration and Error Correction Representation, Estimation, and Testing,” *Econometrica*, 55, 251-176

15- Oshikoya, T. W.,(Macroeconomic Determinants of Domestic Private Investment in Africa: An Empirical Analysis) *Economic Development and Cultural Chang*, 42, (1994),573-596

16- Chen, M. and Patel, K. (1998), House Price Dynamics and Granger Causality: An Analysis of Taipei New Dwelling Market, *Journal of the Asian Real Estate Society*, Vol. 1, No. 1, pp. 101-126.